

Compétence en matière d'exequatur de sentence arbitrale internationale dévolue à la juridiction administrative pour un litige né d'un marché public de l'État et comportant un aspect fiscal (Cass. adm. 2013)

Identification			
Ref 36266	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 241
Date de décision 07/03/2013	N° de dossier 2013/1/4/182	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Exequatur, Arbitrage		Mots clés Sentence arbitrale internationale, Répartition des compétences entre ordres de juridiction, Marché public, Litige à caractère fiscal, Incompétence du Tribunal de commerce, Exequatur, Déclin de compétence, Contrat administratif, Contentieux des marchés publics, Compétence juridictionnelle, Compétence administrative, Arbitrage	
Base légale Article(s) : 310 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Ouvrage : الاتجاهات الحديثة في التحكيم التجاري الداخلي والدولي Auteur : الأستاذة مريم خراج Edition : 6/5 سلسلة قانون الأعمال الممارسة القضائية Année : 2019 Page : 351	

Résumé en français

La compétence pour accorder l'exequatur à une sentence arbitrale, même internationale, rendue dans un litige né de l'exécution d'un marché public auquel l'État marocain est partie et qui soulève des questions d'ordre fiscal, relève exclusivement de la juridiction administrative. Cette attribution de compétence, dictée par l'article 310 du Code de procédure civile, s'applique que la sentence doive être exécutée dans le ressort d'un tribunal administratif spécifique ou sur l'ensemble du territoire national, auquel cas le tribunal administratif de Rabat est compétent.

En l'espèce, une demande d'exequatur d'une sentence arbitrale internationale, issue d'un différend relatif à un marché public et impliquant l'État ainsi que des aspects fiscaux, avait été portée devant le tribunal de commerce. Ce dernier s'était déclaré incompétent.

Confirmant cette approche, la Cour de cassation a jugé que le tribunal de commerce avait légitimement décliné sa compétence. Par conséquent, la décision d'incompétence a été maintenue et l'affaire renvoyée devant le tribunal administratif de Rabat, conformément à l'application susmentionnée de l'article 310 du Code de procédure civile.

Texte intégral

محكمة النقض، الغرفة الإدارية، قرار عدد 241، مؤرخ في 2013/3/7، ملف إداري عدد 182-4-1-2013

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 2013/3/7 إن الغرفة الإدارية (القسم الأول) بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2012/12/18 من طرف المستأنفة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (أ.) الحسن ، الرامي إلى استئناف الحكم المستقل المتعلق بالاختصاص النوعي رقم 670 الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط بتاريخ 2012/6/18 في الملف عدد : 2012/3/414

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على المادة 13 من القانون رقم 41-90 المتعلق بإحداث محاكم إدارية.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2013/2/7.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2013/3/7.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد المجيد بابا أعلي تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنجات المحامي العام السيد سابق الشرقاوي.

وبعد المداولة طبقا للقانون :

حيث يستفاد من وثائق الملف ومحتوى الحكم المستأنف ، أن المستأنفة تقدمت بتاريخ 2012/04/18 بمقال أمام رئيس المحكمة التجارية بالرباط ، تعرض فيه : أنها أبرمت صفقة بتاريخ 2004/05/21 ، مع الدولة المغربية ممثلة في وزارة التجهيز والنقل قصد إنجاز المدار المتوسطي ، وأنها توصلت بالأمر بالخدمة وبدأت في تنفيذ مقتضيات المشروع بتاريخ 12 غشت 2004 ، حتى اعترضتها عدة مشاكل ، وانه قد نشأ نزاع بهذا الشأن ، فتمت إحالة القضية على نظام المصالحة والتحكيم للغرفة التجارية الدولية بباريس ، فصدر حكم تحكيمي نهائي بتاريخ 2011/12/05 ، تم تبليغه للدولة المغربية ، والتي بادرت إلى تنفيذ جزء من مقتضياته والمتعلق بالنقطة 15 منه ، حيث قامت بإرجاع جميع الضمانات البنكية ، وإن الحكم التحكيمي أكد على صيرورته نهائيا بعد النطق به ، كما أن الأطراف التزموا بعدم الطعن فيه ، لذا تلتزم الأمر بتذييل الحكم التحكيمي الصادر عن محكمة التحكيم الدولية بباريس بتاريخ 2011/12/05 في

القضية عدد 16550/ن د، أجاز الوكيل القضائي للمملكة بأن النزاع موضوع الحكم التحكيمي يتعلق بصفقة عمومية ، وأن القاضي المختص في التحكيم الدولي الذي تكون الدولة أحد أطرافه القاضي الإداري خاصة وأن النزاع مرتبط بالضرائب، كما أجابت المديرية العامة للضرائب بمذكرة جاء فيها أن المقرر التحكيمي مخالف للمادة 310 من قانون المسطرة المدنية و244 من المدونة العامة للضرائب ، إذ أن الخلافات التي تنشأ عن تطبيق النصوص الضريبية تعتبر خارجة عن اختصاصات هيئة التحكيم الدولية ، وبعد انتهاء الإجراءات أصدر قاضي المستعجلات بالمحكمة التجارية بالرباط الأمر بعدم الاختصاص النوعي وإبقاء الصائر على المدعية ، وهو الأمر المستأنف.

في أسباب الاستئناف :

حيث تنعى الطاعنة الحكم المستأنف بعدم الارتكاز على أساس قانوني ، ذلك أن الأمر الاستعجالي المطعون فيه قضى بعدم الاختصاص النوعي ، اعتبارا لكون الحكم التحكيمي موضوع طلب التذيل بالصيغة التنفيذية صدر في إطار نزاع ناشئ عن تنفيذ صفقة عمومية تتعلق بإنجاز المدار الطرقي المتوسطي ، وبالتالي فإن مقتضيات الفصل 310 من قانون المسطرة المدنية ، قد أضى واجب التطبيق، غير أن هذا الأمر لا يبنني على أساس من القانون لكون طرفي الحكم التحكيمي اتفقا على التنفيذ الطوعي ، وأن الدولة المغربية قد نفذت حيبا جزء منه ، وامتنعت من تنفيذ الجزء الباقي ، مما دفع العارضة إلى تقديم طلب لرئيس المحكمة التجارية بصفته هذه بالرباط لإصدار أمر قضائي بمنحه الصيغة التنفيذية ، وليس بصفته قاضيا للأمر المستعجلة ، كما ورد بالأمر المطعون فيه ، مما يكون معه هذا الأمر قد صدر عن جهة قضائية غير مختصة للبت في الطلب الموجه إليها ، وأن المادة 310 المشار إليها أعلاه لا تنطبق على الطلب ، فالأشغال التي قامت بها العارضة تدخل في زمرة « مصالح التجارة الدولية » وبالتالي فإن مقتضيات الفصل 327 – 41 من قانون المسطرة المدنية هي الواجبة التطبيق لاعتبارين اثنين أولهما: أن التحكيم كان جاريا بالخارج وثانيهما : اتفاق الأطراف على تطبيق القانون المغربي، فالمرجع المغربي تناول مقتضيات التحكيم الدولي بقانون المسطرة المدنية ، وأفرز له فرعا بآتمه ، وخصص له مجموعة من النصوص من 327-39 إلى 327-54 مؤكدا على ضرورة تطبيق واحترام كل الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية ، وأن موضوع مسطرة التحكيم الحالية يدخل في زمرة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليه الدولة المغربية ، لذلك تلتزم إلغاء الأمر الاستعجالي المطعون فيه والحكم من جديد بقبول طلب العارضة وذلك بمنح الصيغة التنفيذية للحكم التحكيمي موضوع الدعوى الحالية وتحميل الطرف المستأنف عليه الصائر.

لكن حيث إن الحكم التحكيمي موضوع طلب التذيل بالصيغة التنفيذية صدر في إطار نزاع ناشئ عن تنفيذ صفقة عمومية جزء منها مرتبط بالضرائب، وأحد أطرافه الدولة المغربية، وأنه بمقتضى الفصل 310 من قانون المسطرة المدنية ، فإنه يرجع اختصاص النظر في طلب تذيل الحكم التحكيمي الصادر في نطاق هذا الفصل إلى المحكمة الإدارية التي سيتم تنفيذ الحكم التحكيمي في دائرتها أو إلى المحكمة الإدارية بالرباط عندما يكون الحكم التحكيمي يشمل مجموع التراب الوطني ، والمحكمة التجارية لما قضت بعدم اختصاصها نوعيا للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب بهذه العلة ، ويكون حكمها بالتالي واجب التأييد.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بتأييد الحكم المستأنف وإحالة الملف على المحكمة الإدارية بالرباط لتبت فيه طبقا للقانون.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط ، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد أحمد حنين والمستشارين السادة : أحمد دينية، سلوى الفاسي الفهري، عبد الحميد سبيلا، عبد المجيد بابا أعلي مقررا، وبمحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.